

إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

شفوي - آني

: الموضوع

سؤال
قرار إعادة النظر في الصفقات المبرمة مع شركات الحراسة
والمناولة داخل المستشفيات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

اتخذت وزارتك خلال الأسابيع الماضية قراراً بإعادة النظر في الصفقات المبرمة مع شركات الحراسة والمناولة داخل المستشفيات العمومية، وهو قرار نثمنه ونعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح، نظراً لما تعرفه هذه الخدمات من اختلالات عميقة تؤثر سلباً على جودة الخدمات الصحية وكرامة المواطنين وحقوق العاملين .

لقد رُصدت عدة ممارسات مقلقة من طرف بعض عمال هذه الشركات، وصلت في بعض الحالات إلى التضيق على المرتفقين وعرقلة ولوجهم السلس إلى العلاج داخل المستشفيات، في خرق واضح لمبدأ المرفق العمومي القائم على الإنصاف والمساواة في الاستفادة . وفي المقابل، يعيش عدد كبير من عمال الحراسة والمناولة في ظروف عمل هشة، حيث تُفرض عليهم ساعات عمل طويلة تفوق المسموح به قانوناً، دون احترام الحد الأدنى للأجور، وفي غياب شروط العمل اللائق، ما يجعلهم في وضعية هشاشة تتعارض مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية .

وفي هذا الإطار نسألكم السيد الوزير المحترم :

- عن المعايير الجديدة التي تعتزم وزارتك اعتمادها لضمان احترام هذه الشركات لالتزاماتها القانونية والاجتماعية تجاه عمالها؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و

الاحترام .

محمد شوقي

